ISSN: 2957 - 8108

مجلة بحوث

جامعة حلب في المناطق المحررة

المجلد الثاني – العدد الثاني

26 / 11 / 1444 هـ - 15 / 6 / 2023 م

علميّة - ربعيّة - محكّمة

تصدر عن

جامعة حلب في المناطق المحرّرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

د. جلال الدين خانجي　　أ.د زكريا ظلام　　أ.د عبد الكريم بكار

أ. د إبراهيم أحمد الديبو　　أ.د. أسامة اختيار　　د. أسامة القاضي

د. يحيى عبد الرحيم

هيئة تحرير مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

رئيس هيئة التحرير: أ.د عبد العزيز الدغيم

نائب رئيس هيئة التحرير: أ.د. عماد برق

أعضاء هيئة تحرير البحوث التطبيقية	أعضاء هيئة تحرير البحوث الإنسانية والاجتماعية
أ.د. أحمد بكار	أ.د عبد القادر الشيخ
أ.د. جواد أبو حطب	د. جهاد حجازي
أ.د. عبد الله حمادة	د. ضياء الدين القالش
أ.د. محمد نهاد كردية	د. سهام عبد العزيز
د. محمد يعقوب	د. ماجد عليوي
د. كمال بكور	د. أحمد العمر
د. مازن السعود	د. عامر مصطفى
د. محمود الموسى	د. عدنان مامو
د. عمر زكريا	

أمين المجلة: هاني الحافظ

مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

مجلّة علميّة محكّمة فصليّة، تصدر باللغة العربية، تختص بنشر البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات، تتوفر فيها شروط البحث العلمي في الإحاطة والاستقصاء ومنهج البحث العلمي وخطواته، وذلك على صعيدي العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الأساسية والتطبيقية.

رؤية المجلة:

تتطلع المجلة إلى الريادة والتميز في نشر الأبحاث العلميّة.

رسالة المجلة:

الإسهام الفعّال في خدمة المجتمع من خلال نشر البحوث العلميّة المحكّمة وفق المعايير العلمية العالمية.

أهداف المجلة:

- نشر العلم والمعرفة في مختلف التخصصات العلميّة.
- توطيد الشراكات العلمية والفكرية بين جامعة حلب في المناطق المحررة ومؤسسات المجتمع المحلي والدولي.
- أن تكون المجلة مرجعاً علمياً للباحثين في مختلف العلوم.

الرقم المعياري الدولي للمجلة ISSN: 2957-8108

الموقع الإلكتروني للمجلة: www.journal.uoaleppo.net **البريد الإلكتروني:** journal@uoaleppo.net

معايير النشر في المجلة:

1- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات العلميّة باللغة العربية.

2- تنشر المجلة البحوث التي تتوفر فيها الأصالة والابتكار، واتباع المنهجية السليمة، والتوثيق العلمي مع سلامة الفكر واللغة والأسلوب.

3- تشترط المجلة أن يكون البحث أصيلاً وغير منشور أو مقدم لأي مجلة أخرى أو موقع آخر.

4- يترجم عنوان البحث واسم الباحث والمشاركين أو المشرفين إن وجدوا إلى اللغتين التركية والانكليزية.

5- يرفق بالبحث ملخص عنه باللغات الثلاث العربية والإنكليزية والتركية على ألا يتجاوز 200-250 كلمة، وبخمس كلمات مفتاحية مترجمة.

6- يلتزم الباحث بتوثيق المراجع والمصادر وفقاً لنظام جمعية علم النفس الأمريكية (**APA7**).

7- يلتزم الباحث ألا يزيد البحث على 20 صفحة.

8- ترسل البحوث المقدمة لمحكمين متخصصين، ممن يشهد لهم بالنزاهة والكفاءة العلمية في تقييم الأبحاث، ويتم هذا بطريقة سرية، ويعرض البحث على محكّم ثالث في حال رفضه أحد المحكّمين.

9- يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة خلال 15 يوماً.

10- يبلغ الباحث بقبول النشر أو الاعتذار عنه، ولا يعاد البحث إلى صاحبه إذا لم يقبل، ولا تقدم أسباب رفضه إلى الباحث.

11- يحصل الباحث على وثيقة نشر تؤكد قبول بحثه للنشر بعد موافقة المحكمين عليه.

12- تعبّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة، ولا تكون هيئة تحرير المجلة مسؤولة عنها.

جدول المحتوى:

تطبيق آليات العدالة الانتقالية في تجربتي جنوب إفريقيا ورواندا **7**

أ. نورس العبد الله أ.د عبد القادر الشيخ

واقع استخدام الوسائل التعليمية في مدارس الحلقة الأولى في مرحلة التعليم الأساسي من وجهة نظر المعلمين (دراسة ميدانية في مدينة مارع بريف حلب الشمالي) **43**

أ. جهاد مرعي د. رنيم اليوسفي

التّلوّث النّفسيّ لدى عيّنة من الشّباب في الشّمال السّوريّ **75**

أ. أحمد حمشو د. عبد الحيّ المحمود أ.د. عماد برق

مدى إمكانية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في جامعة حلب في المناطق المحررة **107**

أ. عادل الجوير د. مالك سليمان د. حمد الخلف

تقديم المفعول به في ديوان (الشّوقيّات) (دراسة نحويّة دلاليّة) **141**

أ. محمّد عدنان المصطفى د. أحمد محمّد العمر

المختصرات النّحويّة حتّى نهاية القرن الخامس الهجريّ **163**

أ. إياد السطوف د. عبد البديع النيرباني

حذف المبتدأ في إعراب الحديث للعُكْبَريّ (دراسة نحويّة دلاليّة) **187**

أ. أكرم إدريس حاج موسى د. أحمد محمّد العمر

قاعدة: الوَسَائِلُ لَهَا أَحْكَامُ المَقَاصِدِ مفهومها – ضوابطها – تطبيقاتها **217**

أ. عمار حمشو د. محمد كتوع

حذف المبتدأ في إعراب الحديث للعُكْبَريّ

(دراسة نحويّة دلاليّة)

إعداد:

أ. أكرم إدريس حاج موسى د. أحمد محمّد العمر

ملخّص البحث:

يتناول هذا البحث حذف المبتدأ من جانبين:

جانبٍ نظريّ جعله الباحث تمهيداً لبحثه يستقري أهمّ ما ذكره أهل العربيّة في حذف المبتدأ جوازاً ووجوباً ودلالاته، ويجمع شتاته ويقسّمه ليهوّن على القارئ الإحاطة به.

وجانبٍ تطبيقيّ يجمع شواهد حذف المبتدأ في كتاب (إعراب الحديث النبويّ) [248] للعُكْبَريّ (ت616هـ) [249]، ويحلّلها ويرجّح الوجه الراجح منها، وفيه شقّان:

1. حذف المبتدأ وحده:

ويتناول الشواهد التي أوّلَها العُكْبَريّ بحذف المبتدأ من دون وجه آخر للشاهد، فيحلّلها نحويّاً ويستنبط دلالات حذف المبتدأ. والمراد بالدلالة في هذا البحث إظهار كيفيّة تأثير الحذف في الكلام، وبيان المعنى الذي أفاده.

2. بين حذف المبتدأ وغيره:

وفيه الشواهد التي أوّلَها العُكْبَريّ بحذف المبتدأ مع احتمال وجه آخر للشاهد، فيرجّح ما قوي من الأوجه معتمداً على تعدّد الروايات، والمقام، وما اطّرد مع القواعد النحويّة.

وليس القصد من وراء ذلك إلغاء احتمال من الاحتمالات أو تخطئة وجه من الأوجه، وإنّما هو الترجيح وبيان الأقوى فحسب؛ فمن المعلوم أنّ تعدّد الأوجه سِمَة من سمات العربيّة، والترجيح لا يسعى إلى محو تلك السمة.

وقد اعتمد البحث المنهج الوصفيّ التحليليّ في شرح الشواهد والتعليق عليها وتحليلها.

وفي نهاية البحث خاتمة ضمّت نتائجه، يليها قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدها.

كلمات مفتاحية: حذف المبتدأ، إعراب الحديث، العكبري، النحو الدلالي.

([248]) واحد من أهمّ الكتب التي وصلتنا في إعراب الحديث النبويّ الشريف، اعتمد فيه مؤلّفه كتاب (جامع المسانيد) لابن الجوزي مصدراً أساسيّاً، وذلك بعد أن التمس منه بعض طلابه إملاء مختصر في إعراب ما يشكل من بعض ألفاظ الحديث. وقد رتّبه ألفبائيا على أسماء الرواة، وكون الكتاب في الإعراب لم ينف عنه متنه بعض القضايا الصرفيّة واللغويّة. وللكتاب حظوة عند أهل العربية لا سيّما النحاة قديمهم ومحدثهم.

([249]) هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء النحويّ الضرير العُكْبَريّ الأصل، البغداديّ المولد والدار. كان نحويّاً فقيهاً مرضيّاً، وكان جمّاعةً لفنون من العلم والمصنّفات. وُلِد في سنة ثمان وثلاثين وخمسمئة، وتوفّي ليلة الأحد ثامن شهر ربيع الآخر سنة ستّ عشرة وستمئة. ومن تصانيفه: كتاب ((إعراب القرآن والقراءات)) وكتاب ((اللباب)) وكتاب ((إعراب الحديث)). يُنظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين عليّ بن يوسف القفطيّ. تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربيّ، القاهرة 1406هـ_ 1986م، ط1. 2/ 116_ 117.

Deleting the subject in the parsing of Alhadith for Alokbari Semantic grammatical study

Prepared by:
Mr. Akram haj mousa Dr: ahmad Mohamed Alomar

Abstract:

This research deals with the deletion of the subject from two sides A heoretical aspect that the researcher made as a prelude to his research to settle the most important of what the Arabic people mentioned in deleting the subject as permissible and obligatory and its connotations, and collects its fragments and divides it to make it easier for the reader to take note of it And an applied aspect that gathers the evidence for deleting the subject in the book (The Expression of the Prophet's Hadith)[250] by Al-okbri (d. 616 AH)[251], and analyzes It and gives the most correct view of it, and it has two parts:

1> Deleting the subject alone: It deals with the evidence that Al-okbari began by deleting the subject without another aspect of the witness, so he analyzes it grammatically and elicits the implications of deleting the subject. What is meant by semantics in this research is to show how deletion affects speech, and to clarify the meaning that it conveys

2> Between the deletion of the mobtada and others: and it includes the evidence that Al-okbari added by deleting the mobtada with the possibility of another aspect of the witness. The intent behind that is not to eliminate one of the possibilities or to miss any of the aspects. Rather, it is the weighting and the statement of the strongest only. It is well known that the multiplicity of facets is one of the characteristics of Arabic, and the preference does not seek to erase that feature

The research adopted the descriptive analytical method in explaining, commenting and analyzing the evidence. At the end of the research a conclusion that included its results, followed by a list of sources and references that were adopted.

Keywords: deleting the subject, the parsing of Alhadith, Alokbari, semantic Grammar

[250] Some is one of the most important books that we have received in the parsing of the noble hadith, in which its author relied on Ibn al-Jawzi's book (Jami' al-Masanid) as a primary source, after some of his students asked him for a brief dictation in the syntax of what constitutes, the words of hadith. He arranged it alphabetically on the names of the narrators, and the fact that the book deals with parsing did not negate the price of some morphological and linguistic issues. The book is popular with the people of Arabic, especially the ancient and modern grammarians.

[251]) He is: Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Abu Al-Baqa Al-Nahawi, the blind, Al-Akbari of origin, Al-Baghdadi, by birth and home. He was a satisfactory grammarian, jurist, and a group of arts and sciences. He was born in the year fifty-eight and he died on the night of Sunday the eighth of Rabi` Al-Akhir in the year sixteen sixteen. Among his books: the book (The Parsing of the Qur'an and the Readings), the book (Al-Labbab) and the book (The Parsing of the Hadiths). See: The narrators were informed by the grammarians, Jamal A—Din Ali bin Yusuf Al-Qafti. Edited by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim. Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo 1406 AH 1986 AD, 1st edition. 2/116_117

El-Ukbari'de hadisinin söz dizimindeki Mübtedaekinin silinmesi

(anlamsal gramer çalışması)

Hazırlayanlar:
Okt. Ekrem İdris Hacı Musa Dr. Ahmed Muhammed Al-Ömer

Araştırmanın Kısacası:

Bu araştırma yukarıdaki belirtileni "Başlayanın anlamını" iki yandan belirtir. Ararştıran bu konuda başlayanın olabilir silinmesini , zorlanarak iptal edilmesi ve onların delilleri hakkında teorik bir şekilde gösterir ve okuyan tam olarak anlasın diye Arapça diliyle ilgili uzmanların görüşlerini belirtirir.

Aynı zamanda araştıran başlayan silinmesinin delillerini pratik olarak El Ükbüri'ye ait[252] "İirap El Hadis Ennebevi adlandırılan"[253] kitabında toplar .bu konu bu bölümde iki kısma .ayırlır

1_ Başlayanın Tek Başına Olarak Silinmesi El Ükbürü başlayanın silinmesiyle ilgili delilleri başka deliler olmayarak sunar,yani ilgili delilleri araştırarak getirmeye çalışıp dilce bir şekilde çözümler.Ayrıca başlayanın silinmesinin etkisi söylemde nasıl olmasını gösterir, bir de ifade ettiği anlamını .açıklıyor

2_ Mobtada'nın silinmesi ve diğerleri arasında: ve Al-Akbari'nin mobtada'yı tanığın başka bir yönü olasılığı ile silerek eklediği kanıtları içerir. Bunun arkasındaki amaç, olasılıklardan birini ortadan kaldırmak veya herhangi bir yönü kaçırmak değil, sadece en güçlünün ağırlığı ve ifadesidir. Fasetlerin çokluğunun Arapçanın özelliklerinden biri olduğu ve tercihin bu özelliği silmeye çalışmadığı bilinmektedir. Araştırmanın sonunda, sonuçlarını içeren bir sonuç, ardından benimsediği kaynaklar ve referansların .bir listesi. Yazarına dayanıyordu.

Anahtar Kelimeler: Mübteda silinmesi, hadisin irabı, el-Ukbari, semantik gramer.

[252] O: Abdullah bin Al-Hussain bin Abdullah Abu Al-Baqa Al-Nahawi, Kör Al-Akbari kökenli, Al-Baghdadi , doğum ve ev yoluyla. Tatmin edici bir gramer, hukukçu ve bir grup sanat ve bilimdi. 58 ve otuz sekiz yılında doğdu ve on altı on altı yılının Rebi'ul-Ahir ayının sekizinci Pazar gecesi ve kitaplarından biri (Kur'an-I Kerim'in Tefsiri) vefat etti. 'an ve Okumalar), kitap (El-Labbab) ve kitap (Hadislerin Ayrıştırılması). Bakınız: Anlatıcıları gramercilerin haberlerine karşı uyarın, Jamal Al-Din Ali bin Yusuf Al-Qafti, editör: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim. Dar al-Fikr al-.Arabi, Kahire 1406 AH 1986 MS, 1. Baskı. 2/116_ 117

[253] Yazarının bazı talebeleri sorduktan sonra İbnü'l-Cevzi'nin (Cami'ül-Mesanid) kitabına birincil kaynak olarak dayandığı asil hadisin ayrıştırılmasında aldığımız en önemli kitaplardan biri. Hadis kelimelerinin bazılarının ayrıştırılmasında kısa bir dikte için ona. El-Kabbaniye, râvîlerin isimlerine göre düzenlemiştir ve söz dizimindeki kitabın bazı morfolojik ve dilbilimsel hususlar gövdesi tarafından reddedilmemiş olması. Kitap, Arap halkı, özellikle eski gramerciler ve onların modernistleri tarafından tercih edilmektedir.

تمهيد

إنّ الناظر في تعريفات المبتدأ ممّا امتلأت به عقول المؤلفين وبطون الكتب يجد أنّ الاختلافات بينها طفيفة لا تتجاوز جانب الصياغة، فثَمَّ إجماع على أنّ المبتدأ مسنَد إليه لأنّه يُسند إليه الخبر، وأنّه مرفوع لا غير، وأنّ له أنواعاً.

وكان من أوائل من تكلّم في حذف المبتدأ سيبويه، فأفرد لذلك باباً قال فيه: "وذلك أنّك رأيتَ صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلتَ: عبدُ الله وربّي، كأنّك قلتَ: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيدٌ وربّي. أو مسِسْت جسداً أو شمِمتَ ريحاً فقلت: زيدٌ، أو المسكُ. أو ذقتَ طعاماً فقلتَ: العسلُ" [254]. فالحواسّ الخمس _كما هو واضح_ أدوات يُعرف بها المبتدأ المحذوف.

وقال المبرّد "ولو قلتَ على كلام متقدّم: عبدُ الله، أو منطلقٌ، أو صاحبُك، أو ما أشبه هذا لجاز أن تضمر الابتداء إذا تقدّم من ذكره ما يفهمه السامع. فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقّعون الهلال، فقال قائل منهم: الهلالُ والله، أي: هذا الهلالُ" [255].

فالمبتدأ حاله حال غيره من أقسام الكلام من حيث الحذفُ، فلا تحذفه العرب إذا لم يدلّ عليه دليل حاليّ أو مقاليّ، وإلّا كان ذلك ضرباً من العبث واللهو "لأنّ الحكم على ما لا شعور به عبث لعدم فائدته" [256] ويقول ابن جنّي: "فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته" [257].

وحذف المبتدأ ضربان: جائز، وواجب.

أ. حذف المبتدأ جوازاً:

الأصل في الحذف حذفِ المبتدأ وغيره قيام القرينة كما تقدّم، وربما يمكن إجمال مواضع حذف المبتدأ جوازاً فيما يأتي:

1. ما يقع بعد القول، من مثل قوله تعالى: ﴿ولا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِن لَا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: 154] أي: هم أموات.

([254]) الكتاب، سيبويه. تح: عبد السلام محمّد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة 1408هـ_ 1988م، ط3. 2/ 130.

([255]) المقتضَب، أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد. تح: محمّد عبد الخالق عضيمة. القاهرة 1415هـ_ 1994م. 129/4.

([256]) شرح اللمحة البدريّة في علم اللغة العربيّة، ابن هشام الأنصاريّ. تح: هادي نهر. د. د، د. ت، د. ط. 1/ 401.

([257]) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي. تح: محمّد عليّ النجار. دار الكتب المصريّة. د. ت، د. ط. 2/ 362.

2. في جواب الاستفهام [258]، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ اليَمِينِ مَا أَصْحَابُ اليَمِينِ * فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ﴾ [الواقعة: 27_ 28] أي: هم في سدر مخضود [259].
3. بعد فاء الجزاء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُم فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: 11] معناه: فهم إخوانكم في الدين.
4. "بعد ما الخبر صفة له في المعنى نحو ﴿التَّائِبُونَ العَابِدُونَ﴾ [التوبة: 112]" أي: هم التائبون [260].
5. في افتتاح الكلام، من مثل قوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: 1] فالتقدير: هذه براءة.
6. في الاستئناف وفيه يدخل قوله تعالى ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَه بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: 26] أي: بل هم عباد [261].
7. بعد لام الابتداء في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضّحى: 5] والتقدير: لأنت سوف يعطيك ربّك [262].

ففي الأمثلة السابقة ما يدلّ على حذف المبتدأ من حال أو مقال، وعليه يظهر أنّ رأس الأمر وذروة سنامه هو قيام القرينة لفظيّة كانت أو حاليّة، كما في اللافتات الطرقيّة من مثل قولهم: (إلى السوق، إلى الكُلِيّة) فثَمّ مبتدأ محذوف تقديره: الطريق. وكذلك في عناوين الكتب، نحو (الكتاب) والتقدير: هذا الكتاب. وذلك واقع في الأمثال كقول العرب: "أقوى مِنْ نَمْلَةٍ" [263] أي: هذا أو الشخص، وواضح ما للمقام من أثر في الأخير.

ب. حذف المبتدأ وجوباً:

ذكر النحاة مواضع عدّة يجب فيها حذف المبتدأ فيمتنع ظهوره، ومن أبرزها:

([258]) يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك. تح: عبد الرحمن السيّد، ومحمّد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر، 1410هـ_ 1990م، ط1. 1/ 286.

([259]) مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاريّ. تح: عبد اللطيف الخطيب. السلسلة التراثيّة، الكويت 1421هـ_ 2000م، ط1. 6/ 441.

([260]) مغني اللبيب، ابن هشام. 6/ 443_ 444. ويُنظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج. تح: إبراهيم الأبياري. دار الكتب الإسلاميّة، د. ت، د. ط. 1/ 180.

([261]) يُنظر: مغني اللبيب، ابن هشام. 2/ 184.

([262]) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المراديّ. تح: فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل. دار الكتب العلميّة، بيروت 1413هـ_ 1992م، ط1. ص126. ومغني اللبيب، ابن هشام. 3/ 245_ 246.

([263]) مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمّد بن أحمد بن إبراهيم الميدانيّ. قدّم له وعلّق عليه: نعيم حسين زرزور. دار الكتب العلميّة، بيروت 1425هـ_ 2004م، ط2. 2/ 150.

1. حذف المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع، كقولهم في المدح: الحمد لله الحميدُ. أو في الذمّ: أعوذ بالله من إبليس عدوُّ المؤمنين. أو في الترحّم: مررت بغلامِك المسكينُ، فـ (الحميد، وعدوّ، والمسكين) خبر لمبتدأ محذوف وجوباً. وفائدة القطع تجديد مدح أو ذمّ؛ لأنّ تجدّد لفظ غير الأوّل دليل على تجدّد معنى. أمّا غير المدح والذمّ والترحّم فيجوز فيه الحذف والذِّكْر نحو: مررت بزيدٍ الخيّاطُ، أي هو الخيّاط [264]. فالأمر قائم _بعد القرينة_ على لفت الانتباه إلى معنى وتأكيده.
2. حذف المبتدأ لكون خبره مصدراً جيء به بدلاً من اللفظ بفعله. ويستشهد أهل الذكر على ذلك بقوله عزّ وجلّ: ﴿قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: 164] إذ قيل لهم: لِمَ تعظون؟ فأجابوا: موعظتنا معذرةٌ [265].
3. وقوع المبتدأ مخبَراً "عنه بممدوح نعم، ومذموم بئس، إذا جُعِلا خبري مبتدأين، فإنّ للقائل: نعم الرجل زيدٌ، أن يجعل ((زيداً)) خبر مبتدأ محذوف، وأن يجعله مبتدأ مخبراً عنه بنِعم وفاعلها، فعلى القول بأنّه خبر، يكون ما هو له خبر واجب الحذف" [266] وكون المخصوص بالمدح أو بالذمّ مبتدأ والجملة قبله خبره هو الوجه عند سيبويه.
4. حذف المبتدأ في نحو: في ذمّتي لأفعلنّ، والتقدير: في ذمّتي عهدٌ أو ميثاقٌ أو يمينٌ، فهو مبتدأ مؤخر محذوف [267].
5. إذا وقع الاسم بعد (لا سيّما) مرفوعاً كان خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، نحو: "لا سيّما زيدٌ بالرفع

([264]) يُنظر: نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيليّ. تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوض. دار الكتب العلميّة، بيروت 1412هـ_ 1992م، ط1. ص186. وشرح التسهيل، ابن مالك. 1/ 287. ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسيّ. تح: رجب عثمان محمّد، ورمضان عبد التوّاب. مكتبة الخانجي، القاهرة 1418هـ_ 1998م، ط1. 3/ 1086. وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ. تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصريّة، بيروت د.ت، د. ط. 1/ 217. همع الهوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ. تح: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان 1418هـ_ 1998م، ط1. 2/ 335.

([265]) يُنظر: الكتاب، سيبويه. 1/ 320. وقد قُرِئ بالنصب (معذرةً).

([266]) شرح التسهيل، ابن مالك. 1/ 288.

([267]) يُنظر: المصدر نفسه. 1/ 288.

أي لا سيّ الذي هو زيدٌ" [268] "وكأنّ طوله عوض من ترك هو" [269].

ت. الجانب الدلاليّ:

إنّ الناظر في الجانب الدلاليّ لحذف المبتدأ بإمكانه أن يردّ حذف هذا العنصر بعد قيام القرينة إلى الدلالة العامّة للحذف الإيجاز، لكنّ المفتّش فيه يجد دلالات خاصّة تظهر في حذف المبتدأ أكثر من غيره، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

1. قد يُحذف المبتدأ لعدم صلاحية الخبر إلّا له، كقوله تعالى: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ الكَبِيرُ المُتَعَالِ﴾ [الرعد: 9] والتقدير: (هو عالم الغيب)، ولا يكون علم الغيب إلا لله عزّ وجلّ [270].
2. يُحذف في سياق التضجّر والأسى زيادة في إظهار الألم، ومنه البيت المشهور:

قَالَتْ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيل سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيل

فالتقدير: قلتُ أنا عليل [271].

3. إضافة إلى ما ورد من التنبيه على معنى وتأكيده في النعت المقطوع، نحو: صليتُ على النبيّ الكريمُ، ونحو: مررت بغلامك المسكينُ، وغير ذلك ممّا يكون فيه الحذف زيادة في المعنى وإظهاراً له.

ولا يمكن حبس دلالات حذف المبتدأ بين دفّتين، فمنها الاختصار والتعظيم والتعجيل والخوف ذلك أنّ لكلّ مقام دلالتَه، ولكلّ مثال دافعه، فإذا لم يكن بالإمكان الإحاطة بالأمثلة فإنّه لا يمكن الإحاطة بالدلالات جميعها، وإنّما ذكر الباحث طرَفاً منها للقياس عليه والاستئناس به [272]، فإذا نُظر في شواهد العُكْبَريّ نُظر نظرة المطّلع.

([268]) همع الهوامع، السيوطيّ. 1/ 336. ويُنظر: شرح ابن عقيل على الألفيّة. بهاء الدين بن عقيل. تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد. دار مصر للطباعة، القاهرة 1400هـ_ 1980م، ط20. 1/ 166. وظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ، طاهر حمّودة. الدار الجامعيّة، الإسكندريّة 1988م، د. ط. ص206.

([269]) الكتاب، سيبويه. 2/ 404.

([270]) يُنظر: خصائص التراكيب، محمّد محمّد أبو موسى. مكتبة وهبة، القاهرة 1416هـ_ 1996م، ط4. ص174_ 175.

([271]) يُنظر: المصدر نفسه. ص175.

([272]) للتوسّع يُنظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، محمّد بن عليّ بن محمّد الجرجانيّ. تح: عبد القادر حسين. مكتبة الآداب، القاهرة 1418هـ_ 1997م. د. ط. ص29_ 30. والإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزوينيّ. شرح وتعليق: محمّد عبد المنعم خفاجي. دار الكتاب اللبنانيّ، بيروت 1405هـ_ 1985م، ط6. ص109_ 111. والبلاغة العربيّة أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حسن حبنكة الميدانيّ. دار القلم، دمشق 1416هـ_ 1996م، ط1. 1/ 336_ 343 و2/ 40_ 42.

حذف المبتدأ في كتاب العُكبَريّ

أوَّلَ العُكْبَريّ في كتابه إعراب الحديث النبويّ كثيراً من الشواهد بحذف المبتدأ، وهذه الشواهد قسمان؛ الأوّل بحذف المبتدأ وحده، والثاني بحذف المبتدأ مع ذكر وجه آخر، وذلك تبعاً للسياق الواردة فيه.

- **حذف المبتدأ وحده:**

وشواهده ثلاثة عشر شاهداً، واحد في الوجوب، والبقيّة في الجواز.

فأوّلها الحديث الثاني من كتاب العُكْبَريّ وهو حديث طويل يروي قصّة موسى عليه السلام مع الخَضِر، ذكره البخاريّ ومسلم [273] وتخيّر العُكْبَريّ منه مواضع عدّة وأعربها، فكان منها سؤال الخَضِر لموسى _عليه السلام_ بدايةَ لقائهما، إذ قال له نبيّ الله: أنا موسى. فقال الخَضِر: موسى بني إسرائيل؟ قال العُكْبَريّ: "أي أنتَ موسى بني إسرائيل، فـ (أنت) مبتدأ [محذوف] و(موسى) خبره" [274].

فلم يتعرّض إلى حذف حرف الاستفهام لوضوحه، وإنّما اهتمّ بالمسند إليه المبتدأ ليتمّ معنى الكلام، والحكم الجواز على الاستئناف بعد القول، فلو شاء الخَضِر لذكر المبتدأ، فقال: أنت، لكنّه لم يفعل لأنّ اللبس مأمون، والقرينة قائمة؛ ذلك أنّ موسى عرّف نفسه، فهو مذكور لفظاً، وأنّه طرف في الحوار فهو حاضر حِسّاً. وعليه كان ذكر المبتدأ في هذا المقام حشواً لا فائدة منه، وكان حذفه دلاليّاً ضرباً من الاهتمام بالخبر، والبعد بسامع القصّة عن الملل.

وفي الحديث نفسه، بعد أن خرق الخَضِر سفينة مَن حملوه وموسى، قال موسى _عليه السلام_ "قَوْمٌ حَمَلُونَا بَغَيْرِ نَوْلٍ عَمَدْتَ إِلَى سَفِينَتِهِم فَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا!" قال العُكْبَريّ: "وقوله: قومٌ حملونا، أي: هؤلاء قومٌ، أو: هم قومٌ، فالمبتدأ محذوفٌ وقومٌ خبره" [275].

وحكم هذا الحذف الجواز؛ إذ وقع في الاستئناف. وبالنظر إلى القرينة فهي حاليّة غير لفظيّة، فالقوم حاضرون يعرفهم موسى والخَضِر، وحذف المبتدأ ههنا _من حيث الدلالة_ فيه إشارة إلى الحالة النفسيّة التي كان يمرّ بها موسى _عليه السلام_ فهو متعجّب من فعل الخَضِر يبحث عن تفسير لفِعْلَته،

([273]) صحيح البخاريّ، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ. دار ابن كثير، دمشق_ بيروت 1423هـ_ 2002م، ط1. كتاب العلم، باب ما يُستحبّ للعالم إذا سُئل أيّ الناس أعلم فيكل العلم إلى الله، ح (122). ويُنظر: صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج النَّيسابوريّ. اعتنى به: نَظْر محمّد الفاريابيّ. دار طيبة، الرياض 1427هـ_ 2006م، ط1. كتاب الفضائل، باب من فضائل الخضر عليه السلام، ح (2380).

([274]) إعراب الحديث النبويّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَريّ. تح: عبد الإله نبهان. مجمع اللغة العربيّة، دمشق 1407هـ_ 1986م، ط2.ص53.

([275]) المصدر نفسه. ص54.

فكان حذف المبتدأ مناسباً لمقام التعجّب واللهفة إلى الجواب، دالّاً على بلاغته عليه الصلاة والسلام في مراعاة المقام.

ومن حديث أسامة بن زيد أنّ سعد بن عبادة _بعد أن أساء عبد الله بن أبيّ بن سلول لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم_ قال: "يَا رَسُولَ اللهِ، اعْفُ عَنْهُ وَاصْفَحْ، فَلَقَدْ أَعْطَاكَ اللهُ مَا أَعْطَاكَ. وَلَقَدْ اجْتَمَعَ أَهْلُ هَذِهِ الْبُحَيْرَةِ أَنْ يُتَوِّجُوهُ فَيُعَصِّبُوهُ، فَلَمَّا رُدَّ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الذِي أَعْطَاكَ اللهُ شَرِقَ بِذَلِكَ" [276]. وفي رواية "فَيُعَصِّبُونَهُ" [277].

وقد خرّج العُكْبَريّ الوجهين، فقال: "الوجه في رفع فيُعَصِّبونه أن يكون في الكلام مبتدأٌ محذوف تقديره: فهم يُعَصِّبونَه، أو فإذا هم يُعَصِّبُونَه، ولو روي فيعصّبوه بحذف النون لكان معطوفاً على يتوّجوه وهو صحيح المعنى" [278]. فهنا يظهر للقارئ أثر تعدّد الروايات في الحذف، فالنصب وجهه العطف على (يتوّجوه) والرفع أحْوَجَ إلى تقدير مبتدأ محذوف جوازاً، وتصيير الفاء استئنافيّة.

ومن حديث أنس _رضي الله عنه_ قصّة الأشخاص الثلاثة الذين دخلوا غاراً فَسُدَّ عليهم بحجر، فأخذوا يدعون ربّهم، فكان من دعاء الأوّل: "اللهُمَّ إنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّه كَانَ لِي وَالِدَانِ فَكُنْتُ أَحْلِبُ لَهُمَا فِي إِنَائِهِمَا فَآتِيهِمَا، فَإِذَا وَجَدْتُهُمَا رَاقِدَيْنِ قُمْتُ عَلَى رُؤُوسِهِمَا كَرَاهِيَةَ أَنْ أَرُدّ سِنَتَهُمَا فِي رُؤُوسِهِمَا حَتَّى يَسْتَيْقِظَا مَتَى اسْتَيْقَظَا" [279].

الشاهد فيه قوله: (حتى يستيقظا) إذ يطّرد حذف نون المضارع بعد حتّى التي بمعنى (إلى أن) [280]. وقد جاء الفعل (يستيقظان) بالرفع وإثبات النون [281]، وهو في ذلك مُخَرَّج على ثلاثة أوجه [282]:

([276]) صحيح البخاريّ. كتاب المرضى، باب عيادة المريض راكباً وماشياً وردِفاً على الحمار، ح (5663). وصحيح مسلم. كتاب الجهاد والسير، باب في دعاء النبيّ صلّى الله عليه وسلّم إلى الله وصبره على أذى المنافقين، ح (1798).

([277]) المصدر نفسه. كتاب الاستئذان، باب التسليم في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين، ح (6254). وجامع المسانيد، ابن الجوزي عبد الرحمن بن عليّ. تح: عليّ حسين البوّاب. مكتبة الرشد، الرياض 1426هـ_ 2005م، ط1. ح (62).

([278]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص68.

([279]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (128).

([280]) ويرى ابن مالك أنّه إذا جاز ترك إعمال أنْ ظاهرةً، فترك إعمالها مضمرةً أَوْلى بالجواز. واستشهد لذلك بشواهد عدّة، منها البيت الذي ذكره العُكْبَريّ. يُنظر: شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك الأندلسي. تح: طه مُحسِن. مكتبة ابن تيمية، 1413هـ، ط2. ص235_ 237.

([281]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ ص96. ولم يقف الباحث على الرفع "حتّى يستيقظان".

([282]) يُنظر: المصدر نفسه ص95_ 98.

- سهو الرواة.
- على ما جاء في شذوذ الشعر:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

- أن يكون على حذف المبتدأ جوازاً، أي: حتّى هما يستيقظان.

والحقّ أنّ في الوجه الثاني قوة؛ إذ وردت فيه لغة [283]، وفي الثالث تقدير بعيد، والأَوْلى القياس على المطّرد دون ردّ الرواية _أو نسبة السهو إلى الرواة_ إن وافقت وجهاً.

ومثل ذلك في الحديث الثلاثين من الكتاب: "وَلَا تَنْقُشُوا فِي خَوَاتِيمِكُمْ عَرَبِيّاً" [284]. فحقّ (عربيّاً) النصب على المفعوليّة؛ إذ وقع عليها فعل النقش، لكنّها جاءت مرفوعة، وخرّجها العُكْبَريّ على الحكاية "أي لا تنقُشُوا ما صورتُه عربيٌّ" [285]. وعليه تكون (ما) مفعولاً به، و(صورته) مبتدأ محذوفاً جوازاً، و(عربيٌّ) خبراً، والجملة صلة الموصول.

ومن شواهد حذف المبتدأ جوازاً في الاستئناف حديث جابر بن عبد الله _رضي الله عنه_ "إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَئِسَ أَنْ يَعْبُدَه المُصَلُّونَ، وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ" [286].

فثَمَّ مبتدأ محذوف جوازاً بعد (لكنْ)، والتقدير: "شُغْلُه في التحريش بينهم أو همُّه" [287]. فهناك نكتة دلاليّة؛ إذ دلّ على تأكيد التحذير من التحريش [288] فلم ينتظر ذِكر المبتدأ بل تجاوزه إلى الخبر نظراً لأهمّيّته وخطورته، فإذا اطمأنّ المصلي أنّه سلم من الوسوسة المفضية إلى عبادة الشيطان، عاد فاحترز من وسوسة الفتن وإلقاء العداوة، فكأنّ التحريش هو الشغل الشاغل للشيطان.

وقد تعرّض العُكْبَريّ لحذف المبتدأ بعد الفاء جوازاً في الحديث الثامن والستين "النَّاسُ غَادِيَانِ فَمُبْتَاعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا وَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُوبِقُهَا" [289] فقال: "تقديره: أحدهما مبتاعٌ نفسه والآخرُ بائعٌ" [290].

ويجوز التقدير من جنس ما سبق: الناس غاديان فغادٍ مبتاعٌ نفسه وآخر بائعٌ. وهذا من جوامع

([283]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص97، الحاشية 6.

([284]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (132).

([285]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص98.

([286]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (975).

([287]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص132.

([288]) "حَرَّشَ بينهم: أفسد وأغرى بعضهم ببعضٍ ... ولكنْ في التحريش بينهم أي في حملهم على الفتن والحروب" لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم بن منظور. دار صادر بيروت. مادّة (حرش) 6/ 279_ 280.

([289]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (992).

([290]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص133.

الكَلِم التي تظهر فيها بلاغته صلّى الله عليه وسلّم؛ إذ المبتدأ معلوم من السياق دلّت عليه القرينة اللفظيّة (الناس غاديان) فلا فائدة من تكراره، وإنّما المهمّ المبتاع الذي يشتري نفسه فيعتقها من النار، والبائع الذي يهلك نفسه فيرميها في جهنم. والناظر في نصّ الحديث كاملاً يجد أنّ الجملة الأخيرة جمعت معانيَه، فكانت مُركَّزة جامعة مانعة، وكان حذف المبتدأ أبلغ من ذكره.

ويقول أبو ذرّ رضي الله عنه: "كُنْتُ مُخَاصِرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْماً إِلَى مَنْزِلِهِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُ عَلَى أُمَّتِي مِنَ الدَّجَّالِ. فَلَمَا خَشِيتُ أَنْ يَدْخُلَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَيُّ شَيءٍ أَخْوَفُ عَلَى أُمَّتِكَ مِنَ الدَّجَّالِ؟ قَالَ: الأَئِمَّةَ المُضِلِّينَ" [291]. والتقدير: "غيرُ الدجّال أنا أخوفُ على أمّتي منه" [292].

فالحذف واقع في جملة خبر المبتدأ الأوّل (غير) إذ حذف منها المبتدأ (أنا) ولولا ذلك لالتبس المعنى؛ فيفهم السامع أنّ غير الدجّال هو الذي يخاف على الأمّة، والحقّ أنّ النبيّ _صلّى الله عليه وسلّم_ هو الذي يخاف على أمّته من غير الدجّال، وذلك الأئمّة المُضِلّون كما جاء في الحديث نفسه. وعليه يظهر أنّ التقدير يكون _أحياناً_ أَوْلى من عدمه أمناً للّبس وخدمة للمعنى.

ومن القرينة الحاليّة على حذف المبتدأ قوله صلّى الله عليه وسلّم حين مرّت به جنازة: "مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاحٌ مِنْه" [293].

فمرور الميت والنظر إليه كان دليلاً أجاز حذف المبتدأ في مفتتح الكلام، والتقدير: "الناسُ أو الموتى مُستريحٌ ومُستراحٌ منه" [294]. وفي هذا التقدير إيجاز حسن، والحذف _ههنا_ أبلغ من الذكر وأجود، فالموعظة ترتكز على نوع الإنسان وخاتمته لا على الإنسان نفسه، فكان حذف المبتدأ والتعجيل بالخبر دلالة على أهمّيّة الثاني.

ويقول صلّى الله عليه وسلّم: "أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَهْلِ الجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ لَو أَقْسَمَ عَلَى اللهِ عَزَّ

([291]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (1245).

([292]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص170. ولابن مالك كلام طويل في الحديث، يُنظر: الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطيّ. د. ت. دار الكتب العلميّة، بيروت، د. ط. 4/ 54_ 57.

([293]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (1352).

([294]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص198.

وَجَلَّ لَأَبَرَّهُ ..." [295]. فكأنّهم قالوا: بلى، فقال: كلُّ ضعيف "أي: هم كلُّ ضعيف" [296]. فالقرينة لفظيّة، وحذف المبتدأ يتناسب ولهفة السامع إلى الجواب، ولذلك لم يقل: أهلُ الجنّة كلّ ضعيف. ولا: هم كلّ ضعيف. فالمحذوف مفهوم واللبس مأمون. وفي استعمال الاستفهام تشويق، لا سيّما أنّه استفهام العالم بالإجابة.

وقد مرّ أنّ حذف المبتدأ جوازاً يكثر بعد فاء الجزاء، ومن هذا حديث حذيفة _رضي الله عنه_ "أَخَذَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَضَلَةِ سَاقِي أَوْ سَاقِهِ، قَالَ: هَذَا مَوْضِعُ الْإِزَارِ فَأَسْفَلُ، فَإِنْ أَبَيْتَ فَأَسْفَلُ، فَإِنْ أَبَيْتَ فَلَا حَقَّ لِلْإِزَارِ فِيمَا دُونَ الْكَعْبَيْنِ" [297].

والشاهد حذف مبتدأ الخبر (أسفل) الثانية في جواب الشرط جوازاً، إذ دلّت عليه القرينة الحاليّة (الإمساك بالساق) والقرينة اللفظيّة (هذا موضع الإزار)، والمفهوم من الكلام: "فإنْ أبيتَ فهو أسفلُ" [298] أو: فإنْ أبيتَ فالموضعُ أسفل.

ومن حيث الدلالة كان الإتيان بالخبر دون المبتدأ مناسباً لحالة السامع الذي بات يعرف المبتدأ بما سبق من حال ومقال، وينتظر جواب الشرط والخبر الذي يحدّد له الوجه الثاني للحكم. ويُلاحَظ أنّ قوله: (فإنْ أبيتَ فلاحق للإزار فيما دون الكعبين) ينطبق عليه الكلام ذاته، لكن العُكْبَريّ أشار إلى الأوّل مكتفياً.

والشاهد الأخير من حذف المبتدأ جوازاً حديث أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه، قال: "سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ عَلَى منْبَرِهِ وَهُوَ يَقُولُ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَدْ رَأَيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أُنْسِيتُهَا وَرَأَيْتُ أَنّ فِي ذِرَاعَيَّ سِوَارَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ، فَكَرِهْتُهُمَا، فَنَفَخْتُهما، فَطَارَا، فَأَوَّلْتُهُمَا: هَذَانِ الْكَذَّابَانِ: صَاحِبِ اليَمَامَةِ وصَاحِبِ اليَمَنِ " [299].

وهنا يظهر أثر تعدّد الروايات مجدّداً، ففي جامع المسانيد بالرفع (هذان الكذابان) وقد فسّره العُكْبَريّ بقوله: "إنّما وقع: (هذان الكذابان) لأنّه أراد ففسّرتُ ما رأيتُ ثمّ استأنف فقال: هما هذان فحذف المبتدأ

([295]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (1409). ويُنظر: صحيح مسلم. كتاب الجنّة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبّارون والجنّة يدخلها الضعفاء. ح (2853).

([296]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص201.

([297]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (1427).

([298]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص206.

([299]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (1978).

لدلالة الكلام عليه، أو يكون التقدير: تأويلهما هذان" [300].

وفي المسند بالنصب "هذين الكذّابين" [301] والمتأمّل يرى في النصب قوّة لا تدعو إلى حمل الحديث على الاستئناف الذي ذكره العُكْبَريّ، فالكلام متّصل والفعل (أَوَّلَ) اقتضى المفعول الثاني (هذين) بعد المفعول الأوّل الضمير المتّصل. يُضاف إلى ذلك أنّ النصب لا يقتضي التقدير والتأويل، وإنّما هو تفسير للكلام على أصله كما نقله أبو سعيد، فإذا دار الأمر بين التقدير وعدمه كان الثاني أَوْلى غالباً. ومع ذلك يُحسب للعُكْبَريّ تخريجه رواية الرفع على وجه.

مع المتابعة في كتاب العُكْبَريّ يظهر حذف المبتدأ وجوباً في النعت المقطوع، وذلك في قول أبي ذرّ _رضي الله عنه_ "نَزَلْنَا عَلَى خَالٍ لَنَا ذُو مَالٍ وَذُو هَيْئَةٍ فَأَكْرَمَنَا خَالُنَا وَأَحْسَنَ إِلَيْنَا" [302]. وفي جامع المسانيد "ذِي مَالٍ وَذِي هَيْئَةٍ" [303] دون قطع. أمّا الوجه الأوّل فقدّر له العُكْبَريّ مبتدأ محذوفاً "أي هو ذو مالٍ" [304]. والحكم الوجوب لأنّه وقع في النعت المقطوع الذي أُريد به المدح.

وقد مرّ أنّ حذف المبتدأ في النعت المقطوع لمجرّد مدح أو ذم أو ترحّم حكمه الوجوب، وواضح ما في الشاهد المذكور من مدح، فإذا صحّت الرواية التي جاء بها العُكْبَريّ بالرفع فإنّها تدلّ على زيادة في المدح غير موجودة في رواية الجرّ. لكنّ الناظر في سياق الحديث يعلم أنّ المدح مدح مؤقت، فبعد أن أكرمهم خال أبي ذرّ كفَّ معروفه، فإذا كان المدح زائداً كما في رواية الرفع فإنّ العتاب زائد كذلك، وإلا كان الجرّ على النعت دون زيادة في المدح لأنّ الإكرام سيتكدّر عمّا قليلٍ، وعليه تتبيّن دلالة كلّ وجه ومعناه.

- **بين المبتدأ وغيره:**

أوّلَ العُكبَريّ غير قليل من الشواهد بحذف المبتدأ مع احتمال آخر للشاهد، وقد وزّعها الباحث على الحالات الآتية:

([300]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص244.

([301]) مسند الإمام أحمد بن حنبل وبهامشه منتخب كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال. الطبعة الميمنيّة، 1398هـ_ 1978م، ط2. 3/ 86.

ويُنظر: الجامع الكبير (سنن الترمذيّ)، أبو عيسى محمّد بن عيسى الترمذيّ. تح: بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي، 1996م. د. ط1. أبواب الرؤيا، باب ما جاء في رؤيا النبيّ صلّى الله عليه وسلّم الميزان والدلو، ح (2292).

([302]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص165.

([303]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (1238).

([304]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص166. ونقله عنه السيوطيّ في: عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبويّ. تح: سلمان القضاة. دار الجيل، بيروت 1414هـ_ 1994، د. ط. 2/ 297.

أ. بين المبتدأ والخبر:

ترد في العربيّة جمل تحتمل حذف المبتدأ أو الخبر، وفي تعليقه على المسألة نقل ابن هشام رأيين؛ الأوّل مفاده أنّ الأَوْلى كون المحذوف المبتدأ لأنّ الخبر محطّ الفائدة، والثاني على أنّ الأَوْلى كونه الخبر لأنّ التجوّز في أواخر الجملة أسهل. ورأى أنّ ذلك يكثر بعد الفاء، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: 3]. أي: فالواجب كذا، أو فعليه كذا. ويأتي في غيره، نحو قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [محمّد: 21] أي: أمرُنا طاعة، أو طاعة وقول معروف أمثلُ. وأضاف إلى ذلك أنّه لو عَرَض ما يُوجِب تعيين وجه على آخر أو ترجيحه لَعُمِل به [305].

وفي (إعراب الحديث) شاهد واحد على الحالة الآنفة، إذ سُئل عليه الصلاة والسلام: "أَرَأَيْتَ هَذِهِ الْأَمْرَاضَ الَّتِي تُصِيبُنَا، مَا لَنَا بِهَا؟ قَالَ: كَفَّارَاتٌ" [306].

مرّ أنّ حذف المبتدأ يكثر بعد الاستفهام، وكذلك الخبر فالأوّل نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ * نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة: 10_ 11]، أي: هي نار. والثاني نحو: من عندكما؟ فيُقال: زيدٌ، أي: عندنا زيدٌ. فالاستفهام دليل لفظيّ على حذف كلٍّ من المبتدأ والخبر، وعليه يمكن القول بكثرة احتمال كلٍّ منهما بعد الاستفهام، والحديث المذكور من هذا الضرب.

وموطن الشاهد فيه قوله عليه الصلاة والسلام: (كفّارات) إذ يجوز فيه وجهان: "أحدهما: هو مبتدأ والخبر محذوف أي: لكم بها كفّارات. والثاني: خبر مبتدأ أي: هي كفّارات" [307]. والسؤال ههنا: أيّ الوجهين يرجح صاحبه؟

إنّ الناظر إلى القرينة اللفظيّة (ما لنا بها؟) يجعل تقدير الخبر (لكم بها) أقرب من تقدير المبتدأ (هي)؛ إذ يقول ابن مالك: "وحقّ الجواب أن يشاكل ما هو له جواب" [308]. لكنّ الناظر في الجانب المعنويّ والمقام يجد تقدير المبتدأ راجحاً لأسباب: أوّلها أنّ تقدير الخبر (لكم بها) يجعل الأمراض سبباً لتكفير الذنوب (سترها). أمّا تقدير المبتدأ ففيه تكون الأمراض هي الكفّارات نفسها، فكأنّما الأمراض هي

([305]) يُنظر: مغني اللبيب، ابن هشام. 6/ 385_ 387، 6/ 451_ 452. والأشباه والنظائر، السيوطيّ. 2/ 66. وقال الشُّمُنّيّ: "كيف جاز في كلام واحد أن يقدّر المسند تارة والمسند إليه أخرى على وجوه مختلفة؟ والجواب أنّ ذلك جاز باعتبار تعارض القرائن؛ باعتبار كلّ قرينة يتعيّن محذوف" عن: المصنَّف من الكلام على مغني ابن هشام، تقيّ الدين أحمد بن محمّد الشُّمُنّيّ. المطبعة البهيّة، مصر، د. ت، د. ط. 2/ 252.

([306]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (2103).

([307]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص247.

([308]) شرح التسهيل، ابن مالك. 2/ 120.

التي تُكَفِّر، والثاني أنّ المبتدأ (هي) أوجز من الخبر (لكم بها)، والثالث أنّ تقدير الخبر (لكم بها) فيه تأخير لمحطّ الفائدة التي يدور عليها الحديث. ولعلّ في تقديم العُكْبَريّ حذفَ المبتدأ على حذف الخبر سبباً رابعاً لرجحان تقدير المبتدأ على صاحبه.

وفي سبب تسمية الأمراض كفّاراتٍ جاء في التاج: "سُمِّيَت الكَفَّارات كفَّاراتٍ لأَنّهَا تُكَفِّر الذُّنُوبَ، أي تَسْتُرهَا" [309] وفي الحديث تحوّلت الأمراض إلى كفّارات لسترها الذنوب.

وما سبق ذكره من أسباب لا يعني _بحال_ إلغاء احتمال الخبر المحذوف أو تخطئته، وإنّما بَيَّنَ الباحث الأرجح. وأيّاً كان التقدير فإنّ في الحذف مراعاةً لحالة السائل واتّساعاً لا يتأتّى لو ذُكر أحد المحذوفَيْنِ.

ب. بين المبتدأ والفعل:

وله أفرد ابن هشام فقرة مُغنِية من مغنيه عنوانها (إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أَوْلى). وعليه يكون تقدير المبتدأ أَوْلى من تقدير الفعل إذا احتمل الكلام الوجهين، والعلّة في ذلك أنّ المبتدأ المحذوف هو عين الخبر المذكور، ومثال ما سبق قولهم: (زيدٌ) في جواب من سأل: (من قام؟). فتقدير: (القائم زيد) أوْلى من تقدير: (قام زيد) لأنّ المبتدأ (القائم) هو عين الخبر (زيد). فكأنّ الحذف لم يكن.

واستثنى ابن هشام ممّا سبق ثلاث حالات، يرجح فيها تقدير الفعل على المبتدأ، وهي [310]:

1. أن يعتضد حذف الفاعل برواية أخرى، كقراءة بعضهم: ﴿كَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [الأنعام: 137] ببناء (زُيِّنَ) للمجهول، ورفع (القتل والشركاء). وقراءة الجماعة تبني الفعل للمعلوم وتنصب (القتل) وترفع (الشركاء).
2. أن يعتضد بموضع آخر يشبهه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾ [الزخرف: 87] فلا يُقَدَّر جوابهم بقولهم: (اللهُ خلقهم) بل (خلقهم الله)؛ لمجيء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ العَزِيزُ العَلِيمُ﴾ [الزخرف: 9].
3. أن يُذكر الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحريم: 3] فالفعل مذكور في السؤال والجواب.

([309]) تاج العروس من جواهر القاموس، السيّد محمّد مُرتضى الحسينيّ الزَّبِيديّ. تح: مجموعة من المحقّقين. مطبعة حكومة الكويت، الكويت 1415هـ_ 1994م، ط2. مادّة (ك ف ر) 14/ 62.

([310]) يُنظر: مغني اللبيب، ابن هشام. 6/ 389_ 394.

والناظر في كلام ابن هشام [311] يخلص إلى أنّ الكلام إذا احتمل تقدير المبتدأ أو الفعل وكانت التتمّة مرفوعة، فالأصل تقدير المبتدأ لأنّ المبتدأ المحذوف هو الخبر المذكور نفسه، فيكون الحذف كَلَا حذف، ويكون الفرع تقدير الفعل _إذا قامت عليه قرينة_ لأنّ الفعل غير الفاعل.

ثمّ إنّه يحدث أن يحتمل الشاهد الرفع على حذف المبتدأ، أو النصب على حذف الفعل، بخلاف ما سبق من احتمالَي الحذف والتتمّة مرفوعة فقط، وفي ذلك عشرة شواهد:

أوّلها الحديث الذي سأل فيه النبيّ _صلّى الله عليه وسلّم_ جابراً _رضي الله عنه_ "أَتَزَوَّجْتَ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: بِكْراً أَمْ ثَيِّباً؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، بل ثَيِّبٌ" [312].

(ثيّبٌ) الثانية رُويت بالرفع من طريقين وبالنصب من طريق آخر (ثيّباً)، وفي هذا يقول العُكْبَريّ: "وقول جابر في الجواب: (بل ثَيِّبٌ) يروونه بالرفع ووجهه: بل هي ثيّب، أو: بل زوجي ثيّب، ولو نصب لجاز وكان أحسن" [313].

فجواب جابر _رضي الله عنه_ يحتمل وجهين: الأوّل (ثيّباً) على حذف الفعل، والتقدير: (تزوّجتُ ثيّباً). والثاني (ثيّبٌ) على حذف المبتدأ، والتقدير: (هي ثيّب). وواضح أنّ العُكْبَريّ يرجّح الأوّل في قوله (كان أحسن)، والباحث يوافقه لأسباب ثلاثة:

1. مجيء رواية مشابهة في البخاريّ [314]، فالروايتان يعضد بعضهما بعضاً.
2. مشاكلة السؤال الجواب؛ إذ جاءت (ثيّباً) منصوبة في السؤال. وفي هذا مرَّ قول ابن مالك في الصفحة السابقة: "وحقّ الجواب أن يشاكل ما هو له جواب".
3. أنّ المقام لا يستدعي مخالفة المعهود المطّرد.

وممّا احتمل تقدير المبتدأ أو الفعل حديث أبي ذرّ _رضي الله عنه_ إذ يقول له _صلّى الله عليه وسلّم_ في نهاية حديث _بعد أن سأله عن صنيعه إذا أُخرج من المدينة ثمّ من مكّة_ "وَكَيْفَ تَصْنَعُ إِنْ أُخْرِجْتَ مِنَ الشَّامِ؟ قَالَ: قُلْتُ: إذن _وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ_ أَضَعُ سَيْفِي عَلى عَاتِقِي. قَالَ: أَوْ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ؟ قُلْتُ: أَوْ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: تَسْمَعُ وَتُطِيعُ وَإِنْ كَانَ عَبْداً حَبَشِيّاً" [315].

([311]) يُنظر: الأشباه والنظائر، السيوطيّ. 2/ 67.

([312]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (869).

([313]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص127.

([314]) يُنظر: صحيح البخاريّ. كتاب النفقات، باب عون المرأة زوجها في ولده، ح (5367).

([315]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (1240).

موطن الشاهد قول النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: (أو خير من ذلك؟). وقد وقف الباحث على طرق عدّة للحديث، وهي:

1. في جامع المسانيد "أو خيرٌ من ذلك؟" ومن طريق آخر فيه "أفلا أدلّك على خير من ذلك" [316].
2. وفي مسند أحمد "خيرٌ من ذلك؟" [317].
3. وفي كنز العمّال: "أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ؟" [318] وفي الثانية: "أَوَلَا تَصْنَعُ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ وَأَقْرَبَ؟" [319].

وبالنظر إلى رأي العُكْبَريّ يبدو من كلامه أنّه لا يقدّم وجهاً على آخر، إذ يعتمد (أو خير من ذلك؟) ويقول: "تقديره: أو صنيعُك خير من ذلك، ثمّ فسّره بقوله: تسمع وتطيع. ولو نصبت على تقدير تصنع خيراً من ذلك جاز" [320].

فلعلّ في تقديره للفعل (تصنع) _وهو لم يُذكر عنده_ ترجيحاً تعضده الرواية المذكورة آنفاً (أوَلا تصنع خيراً من ذلك وأقرب؟)، كما يعضده ما سبق من نصّ الحديث؛ فالنبيّ _عليه الصلاة والسلام_ كان يقول: (كيف تصنع؟) ولم يقل: (ما صنيعك؟).

وعليه يرجح تقدير الفعل ونصب (خيراً) على تقدير المبتدأ ورفعها خبراً، وهذا لا يعني إلغاء وجه الرفع، وإنّما رجحان النصب عليه.

أمّا الشاهد الثالث لهذه الحالة فهو من حديث أبي ذرّ رضي الله عنه، إذ يقول: "سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كُلِّ شَيءٍ حَتَّى سَأَلْتُهُ عَنْ مَسْحِ الحَصَى، فَقَالَ: وَاحِدَةً أَوْ دَعْ" [321].

موطن الشاهد قوله: (واحدةً)، إذ رأى العُكْبَريّ أنّ الجيّد فيه النصب (واحدةً)، أي: امسح مسحةً واحدةً، والوجه الثاني أن يكون (واحدةٌ) بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: الجائز مرّة واحدة [322]، ويذكر

([316]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (1240).

([317]) مسند أحمد. 5/ 178.

([318]) كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين عليّ المتّقي بن حسام الدين الهنديّ البرهان فوريّ. ضبطه وفسّر غريبه: بكري حيّاني. وصحّحه ووضع فهارسه: صفوة السقا. مؤسّسة الرسالة، بيروت 1405هـ_ 1985م، ط5. ح (14379).

([319]) المصدر نفسه. ح (14384).

([320]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص169.

([321]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (1265).

([322]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص177.

القرطبيّ وجهاً ثالثاً (واحدةٌ) بالرفع مبتدأ خبره محذوف، أي: واحدةٌ تكفيه [323].

ولعلّ المدقّق في الاحتمالات المذكورة يختار ما جوَّزه العُكبَريّ (امسح مسحةً واحدةً) وإن كان فيه محذوفان وفي غيره محذوف واحد؛ وذلك لوقوع أكثر من رواية مشابهة في البخاريّ ومسلم عن معيقيب _رضي الله عنه_ بالنصب "إِنْ كُنْتَ فَاعِلاً فَوَاحِدَةً" [324]. ويضاف إلى ذلك أنّ الاسم يدلّ على الثبات والفعل يدلّ على الحركة والتجدّد، وليس المطلوب ديمومة المسح، وإنّما الاكتفاء بمرّة. وعليه يكون تقدير الفعل مع مصدره أوْلى من تقدير مبتدأ أو خبر. وفي الحذف دلالة على أهمّيّة العدد المسموح به. أمّا الفعل (امسح) فمأخوذ من المصدر (المسح) في السؤال.

والشاهد الرابع قول النبيّ _صلّى الله عليه وسلّم_ ناصحاً أبا ذرّ _رضي الله عنه_ بعد أن عيّر غلامه بأمّه الأعجميّة: "إخوانَكم إخوانَكم" [325].

هكذا جاء في كتاب العُكْبَريّ ولم يقف الباحث عليه، ففي جامع المسانيد ومسند أحمد "إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ" [326]. وفي صحيح مسلم: "هُمْ إِخْوَانُكُمْ" ومن طريق آخر: "إِخْوَانُكُمْ وَخَوَلُكُمْ" [327].

وفي تعليقه على الحديث قال العُكْبَريّ: "(إخوانَكم إخوانَكم) بالنصب أي احفظوا إخوانكم، ويجوز الرفع على معنى (هم إخوانكم) والنصب أجود" [328].

وتجويده (النصب على الإغراء) صواب بناء على الرواية التي بين يديه (إخوانَكم إخوانَكم) لأنّه قاس الحديث على المطّرد، أمّا الرفع فمخالف للمطّرد؛ إذ تكرّر المنصوب.

وبالنظر إلى الروايات المذكورة آنفاً فإنّه لا شاهد في الحديث، ليظهر أثر تعدّد الروايات في تحليل الحديث والاستشهاد به.

ومن شواهد هذه الحالة حديث: "إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ زَادَكُمْ صَلَاةً فَصَلُّوهَا فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ العِشَاءِ إِلَى

([323]) يُنظر: المُفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العبّاس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبيّ. تح: محيي الدين ديب مستو، وآخرون. دار ابن كثير، دمشق_ بيروت 1417هـ_ 1996م، ط1. 2/ 156.

([324]) صحيح البخاريّ. كتاب العمل في الصلاة، باب مسح الحصى في الصلاة، ح (1207). ويُنظر: صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة مسح الحصى وتسوية التراب في الصلاة، ح (546).

([325]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص189.

([326]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (1310). ويُنظر: مسند أحمد. 5/ 161.

([327]) صحيح مسلم. كتاب الأيمان والنذور، باب إطعام المملوك ممّا يأكل وإلباسه ممّا يلبس ولا يكلّفه ما يغلبه، ح (1661). و"الخَوَلُ ما أَعْطَاكَ اللهُ تعالَى مِن النَّعَمِ والعَبيدِ والإماءِ وغيرِهم مِن الحاشِية فهو مأخوذٌ من التَّخْوِيل: بمَعْنى التَّمليك" تاج العروس، الزَّبيديّ. مادّة (خ و ل) 28/ 444.

([328]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص189.

صَلَاةِ الصُّبْحِ: الوِتْر" [329].

الشاهد فيه قوله: (الوتر)، وفيه رأى العُكْبَريّ وجهين: الأوّل النصب على تقدير: صلّوا الوتر، أو زادكم الوتر. والثاني الرفع على تقدير: هي الوتر [330]. فعلى النصب قدّر الفعل، وعلى الرفع قدّر المبتدأ. وربما يمكن تخريجها على البدل فلا حذف. فإن كان لا بدّ من ذلك فلعلّ تقدير المبتدأ أنسب للمقام؛ ذلك أنّه يدلّ على الثبات. وأيّاً كان المحذوف فإنّ فيه تعظيماً للوتر واهتماماً بها.

وقد يحتمل الحديث تقدير المبتدأ أو الفعل الناقص، ومنه قصّة الرجل الذي أوصى أولادَه بحرقه بعد موته ثمّ سحقه ونثره في يوم عاصف، ففيه يسأل الأب أولاده: "أَيَّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبٍ" [331].

الشاهد فيه قول الأولاد في الجواب: (خيرَ)؛ فهو بالنصب خبر (كان) المحذوفة، والتقدير: كنتَ خيرَ أب. و(خيرُ) بالرفع خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: أنت خيرُ أب.

والأقرب للمطّرد هو ما اختاره العُكْبَريّ؛ إذ رأى أنّ الجيّد النصب، والعلّة في ذلك أن يكون الجواب موافقاً لما هو جواب عنه [332] وهذا ما مرّ غير مرّة من كلام ابن مالك: "وحقّ الجواب أن يشاكل ما هو له جواب".

ويُضاف إلى ذلك أنّ في استعمال (كنت) تأكيداً لا يجده الناظر في تقدير المبتدأ (أنت)، ويمكن التماس ذلك التأكيد في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾ [النساء: 96]. وقرينة الحذف لفظيّة تلبس لبوس الاستفهام، وقد دلّ الحذف على مراعاة حالة السائل المُقبِل على الموت.

وداخل في هذه الحالة حديث عليّ _رضي الله عنه_ الذي يقول فيه: "كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا عَوَّذَ مَرِيضاً قَالَ: أَذْهِبِ البَأْسَ رَبَّ النَّاسِ، اِشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَماً" [333].

قوله في نهاية الحديث: (شفاءً) "بالنصب مصدر اشف، وبالرفع: هو شفاءٌ" [334] فالأوّل على حذف الفعل (اشف) والثاني على حذف المبتدأ (هو).

([329]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (1533).
([330]) يُنظر: إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص 222.
([331]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (6352).
([332]) يُنظر: إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص244.
([333]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (5458).
([334]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص364.

وبالنظر إلى سياق الحديث وما سبق المصدر (شفاءً) من كلام يرجح الوجه الأوّل (حذف الفعل) لأسباب عدّة:

1. المقام مقام دعاء، وتقدير الفعل يعني المتابعة في الدعاء (اشف شفاءً). في حين يدلّ تقدير المبتدأ (هو شفاءٌ) على الوصف والثناء الذي يأتي في بداية الدعاء عادة.
2. في النصب تأكيد، نحو: اضرب ضرباً.
3. وجوب حذف الفعل إذا ناب عنه المصدر في الدعاء وغيره، نحو: صبراً لا جزعاً [335].
4. لعلّ في تقديم العُكْبَريّ تقدير الفعل سبباً رابعاً.

وقد رجّح العُكْبَريّ تقدير المبتدأ على تقدير الفعل في قوله صلّى الله عليه وسلّم: "لَا يَحلُّ لِلْخَلِيفَةِ مِنْ مَالِ اللهِ إِلَّا قَصْعَتَانِ، قَصْعَةٌ يَأْكُلُهَا هُوَ وَأَهْلُهُ وَقَصْعَةٌ يَضَعُهَا بَيْنَ أَيْدِي النَّاسِ" [336].

فرأى أنّ (قصعةٌ) مرفوع على أنّه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: إحداهما قصعةٌ. وأجاز نصبه مستبعداً، والتقدير: أعني قصعةً [337].

ويرجح ما ذهب إليه العُكْبَريّ في استبعاد تقدير الفعل؛ فالنكرة لا تكون في الاختصاص إلّا شذوذاً. لكنّ الباحث _انطلاقاً من أنّ الأصل الذكر والفرع الحذف_ لا يرى ما رآه من أنّ (قصعةٌ) خبر مبتدأ محذوف؛ ذلك أنّها بدل مرفوع من (قصعتان)، فلا حذف ولا تقدير، وعدم التقدير أوْلى.

ويقول عليّ _رضي الله عنه_: "مَاتَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ، وَتَرَكَ دِينَارَيْنِ أَوْ دِرْهَمَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَيَّتَانِ" [338].

والشاهد _ههنا_ قوله صلّى الله عليه وسلّم: (كيَّتان)؛ فهو خبر مبتدأ محذوف على تقدير: (هما كيّتان). وهو مفعول به على تقدير: (ترك كيّتين). وقد رجّح العُكْبَريّ تقدير المبتدأ [339].

([335]) يُنظر: الكتاب، سيبويه. 1/ 272، 311، 318، 322. وشرح المفصّل، موفق الدين يعيش بن عليّ بن يعيش النحويّ. إدارة الطباعة المنيريّة. د. ت، د. ط. 1/ 113. وألفيّة ابن مالك في النحو والتصريف المسمّاة الخلاصة في النحو، أبو عبد الله محمّد جمال الدين بن عبد الله ابن عبد الله بن مالك الأندلسيّ. تح: سليمان بن عبد العزيز عبد الله العيوني. د. د، د. ت، د. ط. ص22، الأبيات: 291_ 297.

([336]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (5469).

([337]) يُنظر: إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص365. ونقله عنه السيوطيّ في: عقود الزبرجد. 2/ 134.

([338]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (5597). أهل الصُّفَّة: "هم فقراء المهاجرين، ومن لم يكن له منهم منزل يسكنه، فكانوا يأوون إلى موضع مُظَلَّل في مسجد المدينة يسكنونه" النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمّد الجزريّ بن الأثير. تح: طاهر الزاوي، ومحمود محمّد الطناحي. المكتبة الإسلاميّة، د. ت، د. ط. 3/ 37.

([339]) يُنظر: إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص366. ونقله عنه السيوطيّ في: عقود الزبرجد. 2/ 135.

وترجيحه صحيح؛ لتضافر الروايات على الرفع (كيّتان)، وعدم وقوع النصب في الروايات التي وصل إليها الباحث [340]. وفي حذف المبتدأ دلالة على تحقيره، وتعظيم العقوبة في نظر السامع.

أمّا الشاهد الأخير بين المبتدأ والفعل ففي حديث عائشة _رضي الله عنها_ إذ تقول: "قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اُدْعُوا لِي بَعْضَ أَصْحَابِي. قُلْتُ: أَبُو بَكْرٍ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: عُمَرُ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: ابْنُ عَمِّكَ عَلِيٌّ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: عُثْمَانُ؟ قَالَ: نَعَمْ" [341].

وفي كتاب العُكْبَريّ جاء الأوّل (أبو بكر) بالرفع، والثالث (ابنَ عمّك عليّاً) بالنصب، فأوّلَ الرفع بمبتدأ محذوف تقديره: (المدعوّ، أو المطلوب، أو هو)، وأوّلَ النصب بفعل محذوف تقديره: (أدعو)، وأجاز الرفع في الأربعة والنصب [342].

ورغم عدم الوقوف على رواية النصب (ابن عمّك عليّاً) في كتب الحديث، يذهب الباحث إلى أنّه وجه مُحتمَل تدلّ عليه القرينة اللفظية (بعضَ) في الاستفهام. وبالنظر إلى الرواية المذكورة فإنّ الأقرب أن يُقدّر مبتدأ لا فعل في الأربعة. وفي حذفه دلالة على الإيجاز وأهمّيّة الخبر.

ج. بين المبتدأ والخبر والفعل:

وعليه شاهدان:

قال أبو ذرّ رضي الله عنه: "كُنْتُ مُخَاصِرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْماً إِلَى مَنْزِلِهِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُ عَلَى أُمَّتِي مِنَ الدَّجَّالِ. فَلَمَا خَشِيتُ أَنْ يَدْخُلَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَيّ شَيءٍ أَخْوَفُ عَلَى أُمَّتِكَ مِنَ الدَّجَّالِ؟ قَالَ: الأَئِمَّةَ المُضِلّينَ" [343].

وفي هذا قال العُكْبَريّ: "وقوله: (الأئمّة المُضلّين) كذا وقع في هذه الرواية بالنصب، والوجه فيه أن يكون التقدير: من تعني بغير الدجّال فقال: أعني الأئمّة، وإن جاء بالرفع كان تقديره: الأئمّة المُضلُّون أخوف من الدجّال. أو غير الدجّال الأئمّة المُضلُّون" [344].

وعليه فإنّ الحديث يحتمل حذف الفعل على تقدير: (أعني الأئمّة المُضلّين) أو حذف الخبر على تقدير: (الأئمّة المضلّون أخوف من الدجّال) أو حذف المبتدأ على تقدير: (غير الدجّال الأئمّة

([340]) مسند أحمد. 1/ 101. ويُنظر: 1/ 138، و412، و421، و457.

([341]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (7623).

([342]) يُنظر: إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص492.

([343]) سبق تخريجه في: ص7 من هذا البحث.

([344]) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص170_ 171.

المُضِلُّون).

والناظر في كلام العُكْبَريّ يرى أنّ وجهَي الرفع (حذف المبتدأ أو الخبر) احتمالان أو فرضيتان مبنيّتان على وجود رواية، وبالبحث عنها لم يُوقَف عليها، وعليه لعلّه يرجح حذف الفعل المبنيُّ على أصل موجود.

وبالنظر إلى سياق الحديث وما سبق موطن الشاهد من كلام ربما كان تقدير الفعل (أخاف) أقرب من تقدير الفعل (أعني)، وأيّاً كان التقدير فقد دلّ الحذف على أهمّيّة المفعول وزيادة التحذير منه.

والشاهد الثاني جاء في حديث: "إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، يُجَاءُ بِالمَوتِ كَأَنَّهُ كَبْشٌ أَمْلَحُ، فَيُوقَفُ بَيْنَ الجَنَّةِ والنَّارِ، فَيُقَالُ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ قَالَ: فَيَشْرَئِبُّونَ، فَيَنْظُرُونَ وَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا المَوْتُ. قَالَ: فَيُقَالُ: يَا أَهْلَ النَّارِ، هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ قَالَ: فَيَشْرَئِبُّونَ، فَيَنْظُرُونَ وَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا المَوْتُ. قَالَ: فَيُؤْمَرُ بِهِ فَيُذْبَحُ. قَالَ: وَيُقَالُ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، خُلُودٌ وَلَا مَوْتٌ. وَيا أَهْلَ النَّارِ، خُلُودٌ وَلَا مَوْتٌ" [345].

رأى العُكْبَريّ في كلمة (خلود) ثلاثة تقديرات: اخلدوا خلوداً، أو لكم خلودٌ، أو هذا خلودٌ [346] فالأوّل على حذف الفعل (اخلدوا)، والثاني على حذف الخبر المقدّم (لكم)، والثالث على حذف المبتدأ (هذا).

وإن كان في تقدير الفعل ونصب المصدر (خلود) تأكيد، فإنّه في الحديث جاء مرفوعاً، وتعضده رواية أخرى "خُلُودٌ فِيمَا تَجِدُونَ، لَا مَوتَ فِيهِ أَبَداً" [347] وبهذا يبقى أمام القارئ تقديران؛ الخبر (لكم خلود) أو المبتدأ (هذا خلود)، وكلاهما يدلّ على الثبات، ولعلّ المبتدأ أقرب؛ ففي قوله (هذا) إشارة إلى ما حدث من ذبح الكبش قبل قليل. وفي الحذف دلالة على أهمّيّة الخبر (خلود).

د. بين اسم (لا) وخبرها والفعل:

يجري على خبر (لا) النافية للجنس ما يجري على خبر المبتدأ من جواز الحذف إن دلّ عليه دليل مقاليّ، نحو قولهم: من المسافر؟ فيقال: لا أحد. أي: لا أحد مسافر. أو دليل حالي، كقولهم للمريض: لا بأسَ. أي: لا بأسَ عليك. وقد يحذف الاسم لدليل، نحو: لا عليك. فالتقدير: لا بأس عليك [348].

وقد يحتمل الكلام تقدير اسم (لا) أو خبرها أو الفعل، وله شاهد واحد:

([345]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (1941).

([346]) يُنظر: إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص288.

([347]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (4694).

([348]) يُنظر: النحو الوافي، عبّاس حسن. دار المعارف، مصر، د. ت، ط3. 1/ 708_ 709.

إذ جاء أنّ النبيّ _صلّى الله عليه وسلّم_ "رَكِبَ حِمَاراً ... وَأَرْدَفَ وَرَاءَهُ أُسَامَةَ بنَ زَيْدٍ وَهُوَ يَعُودُ سَعْدَ بنَ عُبَادَة ... وَذَلِكَ قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْر، حَتَّى مَرَّ بِمَجْلِسٍ فِيهِ أَخْلَاطٌ مِنَ المُسْلِمِينَ وَالمُشْرِكِينَ عَبَدَةِ الأَوْثَانِ وَاليَهُودِ، فِيهِم عَبْدُ اللهِ بنُ أُبَيّ ... فَلَمَّا غَشِيَت المَجْلِسَ عَجَاجَةُ الدَّابَّةِ خَمَّرَ عَبْدُ اللهِ بنُ أُبَيّ أَنْفَهُ بِرِدَائِه، ثُمَّ قَالَ: لَا تُغَبِّرُوا عَلَيْنَا. فَسَلَّمَ عَلَيْهِم النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، ثُمَّ وَقَفَ فَنَزَلَ، فَدَعَاهُم إِلَى اللهِ وَقَرَأَ عَلَيْهِم القُرْآنَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ بنُ أُبَيّ: أَيُّهَا المَرْءُ، لَا أَحْسَن مِنْ هَذَا إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقّاً، فَلَا تُؤْذِنَا فِي مَجَالِسِنَا وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ، فَمَنْ جَاءَكَ مِنَّا فَاقْصُصْ عَلَيْهِ ..." [349].

موطن الشاهد قوله: (لا أحسن من هذا) ففي (أحسن) رأى العُكْبَريّ أربعة أوجه [350]:

1. الرفع على أنّه خبر (لا) والاسم محذوف، والتقدير: لا شيء أحسنُ من هذا.
2. أنّه صفة لاسم (لا) المحذوف، و(من هذا) خبر (لا)، والتقدير: لا شيء أحسنَ من هذا.
3. يجوز أن يكون الخبر محذوفاً وتكون (من هذا) متعلّقة بـ (أحسن)، أي: لا شيء أحسن من كلام هذا في الكلام أو في الدنيا.
4. أنّه منصوب بفعل محذوف، والتقدير: ألا فعلت أحسنَ من هذا، وحذف همزة الاستفهام لظهور معناها.

وبالنظر إلى رواية البخاريّ فإنّها جاءت بالنصب "لا أحسنَ من هذا" [351] وهذا يجعل الاحتمال الأوّل (الرفع على الخبريّة) أضعف، فتبقى ثلاثة أوجه يستبعد منها الباحث الوجه الأخير (تقدير الفعل) لأنّ المقام ليس مقام استفهام أو حضّ على ترك ما يفعله النبيّ _صلّى الله عليه وسلّم_ وفعل غيره كما يوحي الاستفهام. وعليه يبقى الوجهان الثاني والثالث، ويميل الباحث إلى الوجه الثاني (لا شيءَ أحسنَ من هذا) لأنّ في الثالث محذوفين الاسم والخبر، بينما في الثاني محذوف واحد هو اسم (لا) الذي قامت صفته مقامه. وفي الحذف دلالة على زيادة في السخرية فكأنّ ابن أُبَيّ قال ما قاله ساخراً.

هـ. بين المبتدأ والفعل وحرف الجرّ:

وله شاهد واحد: عن عائشة _رضي الله عنها_ أنّها سألت النبيّ _صلّى الله عليه وسلّم_ فقالت: "إِنَّ لِي جَارَيْنِ، فَإِلَى أَيِّهِمَا أُهْدِي؟ قَالَ: أَقْرَبِهِمَا مِنْكِ بَاباً" [352].

([349]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. (62).

([350]) يُنظر: إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص67_ 68.

([351]) صحيح البخاريّ. كتاب الاستئذان، باب التسليم في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين، ح (6254).

([352]) جامع المسانيد، ابن الجوزي. ح (7153).

الشاهد قوله صلّى الله عليه وسلّم: (أقربهما) وفيه قال العُكْبَريّ: "بالجرّ على تقدير إلى أقربِهما، ليكون الجواب كالسؤال، ويجوز الرفع على تقدير: هو أقربُهما، والنصب على تقدير: صِلِي أقربَهما"[353].

وعليه يمكن تقدير حرف جرّ (إلى أقربهما) أو مبتدأ (هو أقربُهما) أو فعل (صِلِي أقربهما). وواضح ما في تقدير حرف الجرّ (إلى) من مناسبة للمقام واللفظ، إذ دلّ عليه ما سبقه من استفهام.

وفي حذف ما حُذف إيجاز واختصار وبلاغة.

خاتمة البحث:

تناول هذا البحث حذف المبتدأ في كتاب العُكبَريّ (إعراب الحديث) نحويّاً ودلاليّاً، فقدّم بحذفه عند النحاة جوازاً ووجوباً، وأبرز الدلالات التي ذكروها، تمهيداً لما جاء في التطبيق.

وكان الجانب التطبيقيّ في قسمين، وهما:

- حذف المبتدأ وحده:

تناول الشواهد التي أوّلَها العُكْبَريّ بحذف المبتدأ دون وجه آخر للشاهد، فحلّلها نحويّاً واستنبط دلالات حذف المبتدأ.

- بين حذف المبتدأ وغيره.

وفيه الشواهد التي أوّلَها العُكْبَريّ بحذف المبتدأ مع احتمال وجه آخر للشاهد، فرجّح ما قوي من الأوجه معتمداً على تعدّد الروايات، والمقام، وما اطّرد مع القواعد النحويّة.

وختاماً يذيّل الباحث بحثه بأهمّ النتائج التي وصل إليها، وهي:

- بلغ عدد الشواهد التي أوّلها العُكْبَريّ بحذف المبتدأ دون غيره من الوجوه في كتابه إعراب الحديث النبويّ ثلاثة عشر شاهداً؛ واحداً في الوجوب، واثني عشر في الجواز.
- شواهد الجواز منها ثمانية دلّت القرينة اللفظيّة فيها على الحذف، وشاهدان قامت القرينة الحاليّة فيهما، واشتركت الحاليّة والمقاليّة في اثنين.
- الشواهد كان معظمها في سياق الاستئناف، منها اثنان بعد القول، واثنان بعد الفاء الاستئنافيّة، وشاهد بعد (حتّى) التي يليها مضارع مرفوع حقّه النصب، وشاهد بعد (لكنْ). ومن المواضع

(353) إعراب الحديث، العُكْبَريّ. ص468.

الأخرى: في افتتاح الكلام، وفي صدر جملة الصلة، وفي صدر جملة الخبر، وبعد فاء الجزاء، وفي جواب الاستفهام. فالمهمّ هو قيام القرينة، وثَمَّ مواضع ههنا لم يُلْقِ لها النحاة بالاً كغيرها لأنّ الاهتمام يقع لما اطّرد وكثر.

- بلغ عدد الشواهد التي أوَّلها العُكْبَريّ بحذف المبتدأ مع احتمال آخر للشاهد خمسة عشر شاهداً، توزّعت على خمس حالات:

أ. الحالة الأولى (بين المبتدأ والخبر) فيها شاهد واحد، رجح فيه تقدير المبتدأ على الخبر.

ب. الحالة الثانية (بين المبتدأ والفعل) فيها عشرة شواهد رجح المبتدأ على الفعل في أربعة.

ت. في الحالة الثالثة (بين المبتدأ والخبر والفعل) شاهدان، رجح حذف الفعل في الأوّل، وفي الثاني رجح المبتدأ.

ث. أمّا الرابعة (بين اسم لا وخبرها والفعل) ففيها شاهد رجّح فيه الباحث تقدير اسم (لا) على الوجهين الآخرين.

ج. في الحالة الأخيرة (بين المبتدأ والفعل وحرف الجرّ) شاهد واحد رجح فيه تقدير حرف الجرّ (إلى).

- تنوّعت دلالات حذف المبتدأ في الشواهد المدروسة، فتارة يدلّ على الاهتمام بالخبر وتأكيده، وتارة يدلّ على اهتمام المتكلّم بإيصال المعلومة، وأخرى يدل على لهفة السامع إلى الخبر، وعموماً يدلّ على بلاغة ومراعاة للمقام، وذلك يتّضح لو جيء بالمبتدأ في موضع الحذف.
- لتعدّد الروايات كبيرُ أثر في تحليل الشواهد ودلالاتها، كما في الشاهد المذكور آخراً.
- من مظاهر ورع العُكْبَريّ وفطنته أنّه لا يردّ رواية ظاهرها يخالف القاعدة النحويّة، وإنّما يحاول إيجاد تأويل ومخرجٍ.
- الشائع الغالب أنّ عدم التقدير أَوْلى، لكنّ بعض المواضع يكون فيها التقدير أَوْلى من عدمه خدمةً للمعنى.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسيّ. تح: رجب عثمان محمّد، ورمضان عبد التوّاب. مكتبة الخانجي، القاهرة 1418هـ_ 1998م، ط1.
- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، محمّد بن عليّ بن محمّد الجرجانيّ. تح: عبد القادر حسين. مكتبة الآداب، القاهرة 1418هـ_ 1997م. د. ط.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطيّ. د. ت. دار الكتب العلميّة، بيروت، د. ط.
- إعراب الحديث النبويّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَريّ. تح: عبد الإله نبهان. مجمع اللغة العربيّة، دمشق 1407هـ_ 1986م، ط2.
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج. تح: إبراهيم الأبياري. دار الكتب الإسلاميّة، د. ت، د. ط.
- ألفيّة ابن مالك في النحو والتصريف المسمّاة الخلاصة في النحو، أبو عبد الله محمّد جمال الدين بن عبد الله ابن عبد الله بن مالك الأندلسيّ. تح: سليمان بن عبد العزيز عبد الله العيوني. د. د، د. ت، د. ط.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين عليّ بن يوسف القفطيّ. تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربيّ، القاهرة 1406هـ_ 1986م، ط1.
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ. تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصريّة، بيروت د.ت، د. ط.
- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزوينيّ. شرح وتعليق: محمّد عبد المنعم خفاجي. دار الكتاب اللبنانيّ، بيروت 1405هـ_ 1985م، ط6.
- البلاغة العربيّة أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حسن حبنكة الميدانيّ. دار القلم، دمشق 1416هـ_ 1996م، ط1.
- تاج العروس من جواهر القاموس، السيّد محمّد مُرتضى الحسينيّ الزَّبِيديّ. تح: مجموعة من المحقّقين. مطبعة حكومة الكويت، الكويت 1415هـ_ 1994م، ط2.
- الجامع الكبير (سنن الترمذيّ)، أبو عيسى محمّد بن عيسى الترمذيّ. تح: بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي، 1996م. د. ط1.

- جامع المسانيد، ابن الجوزي عبد الرحمن بن عليّ. تح: عليّ حسين البوّاب. مكتبة الرشد، الرياض 1426هـ_ 2005م، ط1.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المراديّ. تح: فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل. دار الكتب العلميّة، بيروت 1413هـ_ 1992م، ط1.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي. تح: محمّد عليّ النجار. دار الكتب المصريّة. د. ت، د. ط.
- خصائص التراكيب، محمّد محمّد أبو موسى. مكتبة وهبة، القاهرة 1416هـ_ 1996م، ط4.
- شرح ابن عقيل على الألفيّة، بهاء الدين بن عقيل. تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد. دار مصر للطباعة، القاهرة 1400هـ_ 1980م، ط20.
- شرح التسهيل، ابن مالك. تح: عبد الرحمن السيّد، ومحمّد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر، 1410هـ_ 1990م، ط1.
- شرح اللمحة البدريّة في علم اللغة العربيّة، ابن هشام الأنصاريّ. تح: هادي نهر. د. د، د. ت، د. ط.
- شرح المفصّل، موفق الدين يعيش بن عليّ بن يعيش النحويّ. إدارة الطباعة المنيريّة. د. ت، د. ط.
- شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك الأندلسي. تح: طه مُحسِن. مكتبة ابن تيمية، 1413هـ، ط2.
- صحيح البخاريّ، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ. دار ابن كثير، دمشق_ بيروت 1423هـ_ 2002م، ط1.
- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج النَّيسابوريّ. اعتنى به: نَظْر محمّد الفاريابيّ. دار طيبة، الرياض 1427هـ_ 2006م، ط1.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ، طاهر حمّودة. الدار الجامعيّة، الإسكندريّة 1988م، د. ط.
- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبويّ، جلال الدين السيوطيّ. تح: سلمان القضاة. دار الجيل، بيروت 1414هـ_ 1994، د. ط.
- الكتاب، سيبويه. تح: عبد السلام محمّد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة 1408هـ_ 1988م، ط3.

- كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين عليّ المتّقي بن حسام الدين الهنديّ البرهان فوريّ. ضبطه وفسّر غريبه: بكري حيّاني. وصحّحه ووضع فهارسه: صفوة السقا. مؤسّسة الرسالة، بيروت 1405هـ_ 1985م، ط5.
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم بن منظور. دار صادر بيروت.
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمّد بن أحمد بن إبراهيم الميدانيّ. قدّم له وعلّق عليه: نعيم حسين زرزور. دار الكتب العلميّة، بيروت 1425هـ_ 2004م، ط2.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل وبهامشه منتخب كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال. الطبعة الميمنيّة، 1398هـ_ 1978م، ط2.
- المصنَّف من الكلام على مغني ابن هشام، تقيّ الدين أحمد بن محمّد الشُّمُنِّيّ. المطبعة البهيّة، مصر، د. ت، د. ط.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ. تح: عبد اللطيف الخطيب. السلسلة التراثيّة، الكويت 1421هـ_ 2000م، ط1.
- المُفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العبّاس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبيّ. تح: محيي الدين ديب مستو، وآخرون. دار ابن كثير، دمشق_ بيروت 1417هـ_ 1996م، ط1.
- المقتضَب، أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد. تح: محمّد عبد الخالق عضيمة. القاهرة 1415هـ_ 1994م.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيليّ. تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوض. دار الكتب العلميّة، بيروت 1412هـ_ 1992م، ط1.
- النحو الوافي، عبّاس حسن. دار المعارف، مصر، د. ت، ط3.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمّد الجزريّ بن الأثير. تح: طاهر الزاوي، ومحمود محمّد الطناحي. المكتبة الإسلاميّة، د. ت، د. ط.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ. تح: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلميّة، بيروت_ لبنان 1418هـ_ 1998م، ط1.